

دراسات وتقارير

سلسلة غير دورية تُعالج قضايا وإشكاليات راهنة



المركز الاستشاري
للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى
بحقلي الأبحاث والمعلومات،
وتهتم بالقضايا الاقتصادية
والاجتماعية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية
المؤثرة.

إعداد الباحث: سعد محيو

صادر عن:

المركز الاستشاري للدراسات
والتوثيق.

تاريخ النشر:

تموز ٢٠١٣ الموافق رمضان ١٤٣٤
القياس: ٢٩x٢١ سم.

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

روسيا والانتفاضات العربية

من حروب الشيشان إلى معركة سورية

تمهيد

لعلّ أولى محصّلات ثورات الربيع العربي على الصعيد الدولي أنها أدّت إلى تغيير بعض سياسات وتوجهات كل، أو معظم، القوى الكبرى المهمة بالشرق الأوسط العربي - الإسلامي مع ما يرافق ذلك من ولادة قواعد لعبة جديدة، ولاعبين جدد، بأدوار جديدة.

فقد تباينت ردود فعل هذه القوى على الأحداث الجسام التي تشهدها المنطقة، بعد أن كانت تنعم بتقسيم أدوار، وتقاسم مصالح شبه مستقر، في إطار مؤسّسات التعاون والتشاور القائمة في ما بينها، من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين مروراً بمنظمة التجارة العالمية درّة تاج العولمة. وقد أفرز هذا التباين فريقين: روسيا والصين (وبقية دول البريكس، وإن عن بُعد)، في جانب، والولايات المتحدة وأوروبا في الجانب الآخر. وانعكس هذا «التباين» بوضوح في مجلس الأمن الدولي الذي أُصيب بالشلل بعد انفجار الأزمة السورية وذلك للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة.

هذا التطور دفع الكثيرين، إلى الاستنتاج بأن النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب برز إلى الوجود بالفعل، مدفوعاً بصعود القوى الجديدة إلى الساحة العالمية، مُجسّدة بدول البريكس، وممهورة بختم معاهدة شنغهاي

التي يفترض أن تحل مكان حلف الأطلسي في النفوذ العالمي الجديد. لا بل ذهب بعضهم في التفكير الرغائبي إلى حد الحديث عن تجدد الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

بيد أن هذا التحليل كان متسرّعاً. فليس ثمة دولة كبرى في العالم (حتى الآن على الأقل) يمكن أن تُصنّف بأنها دولة «مراجعة» (Revisionist) تريد نسف النظام الدولي الراهن من أساسه وإقامة نظام جديد مكانه بقيادتها هي، أو بالاشتراك مع دول كبرى أخرى. صحيح أن روسيا والصين تدعوان منذ سنوات إلى إقامة نظام دولي متعدّد الأقطاب يستند إلى الشرعية الدولية وسيادة الدول – الأمم، إلا أنهما معاً كانتا، ولا تزالان، تعملان على مجرد تحسين مواقعهما في النظام الحالي، وتعتبران ذلك مقدمة «سلمية» لولوج النظام التعددي العتيق.

أفرز هذا الأمر على الساحة الدولية سياسات خارجية بين الدول الكبرى تقوم على ثنائية التعاون – المنافسة، تبعاً لظروف كل مرحلة ولمصالح كل طرف فيها، بانتظار أن تنضج ظروف ولادة نظام دولي جديد في غضون العقدين أو العقود الثلاثة المقبلة، حيث يمكن أن «يعرق» الاتحاد الأوروبي في مياه المحيط الأطلسي لينتقل مركز العالم إلى منطقة آسيا – المحيط الباسيفيكي، على حد تعبير المفكر الفرنسي جاك أتالي.

وما توجهات روسيا الخارجية في الشرق الأوسط وبقية العالم، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، إلا أحد المؤشرات الواضحة على هذا النمط من السياسات الخارجية.

كيف؟

هذا ما سنتطرق إليه في هذه الورقة تحت العناوين التالية:

أولاً: استراتيجية الأمن القومي الروسي الجديدة في عهد فلاديمير بوتين، والتيارات الرئيسة في أوساط النخب الروسية حيال طبيعة التوجهات الروسية الجديدة في العالم.

ثانياً: العلاقات الروسية – الأميركية في إطار هذه الاستراتيجية، وأيضاً في إطار الاستراتيجية الأميركية.

ثالثاً: التوجهات الروسية في الشرق الأوسط قبل الربيع العربي وبعده.

رابعاً: الخلاصة.

أولاً: استراتيجية الأمن القومي الروسي

تدعو «استراتيجية الأمن القومي الروسي حتى العام ٢٠٢٠»، التي صدرت في العام ٢٠٠٩^(١) وحلّت مكان «مفهوم الأمن القومي الروسي» للعام ١٩٩٧ الذي عدّل في العام ٢٠٠٠، إلى تحويل «روسيا المنبثقة» إلى دولة كبرى مجدداً، وإلى أن تكون إحدى القوى الخمس الأكبر اقتصاداً في العالم. وهي تحدد الأهداف، والتهديدات، والمهام، والإجراءات لتحقيق هذا الهدف على المدى القصير (٢٠١٢) والمتوسط (٢٠١٥) والطويل (٢٠٢٠)، لكنها تربط هذا الهدف ومعه مبدأ الأمن القومي ربطاً مُحكماً بالنمو الاقتصادي الثابت، مُشدّدة على رفع مستويات معيشة المواطنين الروس، وعلى أولوية الإبداع والابتكار التكنولوجيين، و«العلم» و«الثقافة» و«الصحة العامة»، وحتى على «الروحانية» في إطار «الذاكرة التاريخية الروسية».

هذه الاستراتيجية تقوم على المحاور الرئيسة التالية:

١- تغلبت روسيا على مضاعفات الأزمة السياسية والاقتصادية- الاجتماعية التي ضربتها في أواخر القرن العشرين (انهيار الاتحاد السوفياتي) وصمدت في وجه الضغوطات القومية، والنزعة الانفصالية، والأرهاب الدولي وحافظت على وحدة أراضيها. كما بدأت تدافع عن مصالحها القومية بصفتها لاعباً رئيساً داخل علاقات دولية متعددة الأقطاب.

٢- تكمن التوجهات الرئيسة لسياسة الأمن القومي الروسي في الأولويات الاستراتيجية القومية، التي تتخذ شكل التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الهامة الهادفة إلى خلق ظروف آمنة لتحقيق حريات وحقوق المواطنين الروس الدستورية، والحفاظ على سيادة ووحدة أراضي الدولة الروسية.

٣- أدّى انتقال النظام الدولي من كتل متعارضة إلى مبادئ الدبلوماسية متعددة التوجهات، جنباً إلى جنب مع قدرات وموارد روسيا والسياسة البراغماتية المطبقة لاستخدامها، إلى توسيع فرص الاتحاد الروسي لتعزيز نفوذه على المسرح العالمي وبين قادة الاقتصاد العالمي، على أساس المشاركة الفعالة في تقسيم العمل الدولي، وتحسين التنافسية العالمية للاقتصاد الوطني، وقدرات الدفاع، ومستوى أمن الدولة والمجتمع.

٤- تشمل التهديدات للمصالح القومية الروسية عودة الاستخدام من جانب واحد للقوة في العلاقات الدولية؛ الخلافات بين المشاركين الرئيسيين في السياسات العالمية؛ مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها من قبل إرهابيين؛ العواطف القومية؛ كره الأجانب؛ النزعة الانفصالية والتطرف العنيف الذي يرفع لواء الراديكالية الدينية. وعلى المدى الطويل، ستركز اهتمام السياسات الدولية على ملكية موارد الطاقة،

في كلٍ من الشرق الأدنى، وطبقات بحر بارينتز، وأجزاء أخرى من المحيط المتجمد، وحوض بحر قزوين. وآسيا الوسطى. أما على المدى القصير، فسوف يستمرّ الوضع في العراق وأفغانستان، وكذلك النزاعات في الشرقين الأدنى والأوسط وعدد من البلدان في إفريقيا وجنوب آسيا وشبه القارة الكورية، في ممارسة تأثير سلبي على الوضع الدولي.

٥- ستبقى روسيا، وفي إطار الدفاع عن مصالحها القومية، داخل حدود القانون الدولي، وستنفذ سياسة عقلانية وبرجماتية يتم فيها استبعاد المجابهات المكلفة، بما في ذلك سباق التسلح. وهي تعتبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن العامل الرئيس لنظام مستقر من العلاقات الدولية، استناداً إلى مبادئ الاحترام المتبادل، والحقوق المتساوية، والتعاون المفيد والمتبادل بين الأمم، وحل النزاعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية. وهي تحبذ تعزيز آليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي بكل الوسائل والمجالات. وترى أن المصالح القومية الروسية بعيدة المدى يخدمها خلق نظام مفتوح للأمن الجماعي الأوروبي- الأطلسي على أسس قانونية واضحة، وروسيا مستعدة لتطوير علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي على أساس المساواة، مقابل استعداد الحلف للاعتراف بمصالح روسيا المشروعة حين يتم الانخراط في التخطيط السياسي- العسكري، واحترام قواعد القانون الدولي.

٦- ستنشط روسيا لبناء شراكة استراتيجية متساوية مع الولايات المتحدة، على أساس المصالح المشتركة، آخذة في الاعتبار التأثير الرئيس للعلاقات الروسية- الأميركية على الوضع الدولي ككل.

٧- إن تنفيذ سياسة خارجية منفتحة، ويمكن توقعها، يرتبط بشكل لا فكاك فيه بتحقيق تنمية مستقرة لروسيا. ثم إن الاندماج الناجح لروسيا في الفضاء الاقتصادي العالمي وفي تقسيم العمل الدولي تعوقه الخطوات الوئيدة للاقتصاد القومي نحو نمو يستند إلى الابتكار والإبداع.

٨- تنتهج التنمية الاقتصادية العالمية هذه الأيام نهج العولمة في كل مجالات الحياة الدولية، وهي تتميز بدرجة عالية من الديناميكية والاعتماد المتبادل. وقد شهدت الدول- الأمم تكثيفاً للنزاعات المرتبطة بالنمو غير المتكافئ كنتيجة لعمليات العولمة ولتعمق الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية. وقد أصبحت قيم التنمية ونماذجها موضع تنافس عالمي. ثم إن عدم كفاية الهندسة العالمية والإقليمية الراهنة، الموجهة (خاصة في المنطقة الأوروبية- الأطلسية) نحو حلف شمال الأطلسي، يخلق تهديداً مطّرداً للأمن الدولي.

ثلاثة تيارات

هذه هي السمات الرئيسة لاستراتيجية الأمن القومي الروسي التي تنحو، كما هو واضح، إلى الاندماج في اقتصاد العولمة والنظام العالمي، وإن بشروط روسية تشدد على احترام روسيا ومصالحها كدولة كبرى.

وقد حسمت هذه الاستراتيجية، على ما يبدو، الجدل بين ثلاثة تيارات رئيسة تنازعت الرؤى حول مستقبل وموقع روسيا في النظام العالمي، باتجاه التوفيق بينها، بدفع من فلاديمير بوتين الذي هو في آن قومي روسي وبراغماتي ولا يمانع في إقامة علاقات متساوية مع الولايات المتحدة وكذلك بالتأكيد مع أوروبا ومع الصين. هذه التيارات هي^(٢):

التيار الأول، ويضم «الأطلسيين» الداعين إلى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وهم يريدون لروسيا أن تكون جزءاً من الحضارة الغربية، ويحبّذون الخصخصة والإصلاحات الليبرالية السريعة.

التيار الثاني، ويشمل أنصار النزعة «الأوراسية» الذين يحبّذون انتهاج سياسة خارجية متوازنة، مع تشديد متساوٍ على أوروبا، والشرق الأوسط، والشرق الأقصى، ويدعون إلى توكيد هيمنة روسيا في «الخارج القريب» (دول الاتحاد السوفياتي السابق).

أما التيار الثالث فهو يشمل توليفة غريبة من الشيوعيين والقوميين المتشدّدين الروس، وهو معادٍ بقوة للولايات المتحدة ويدعو إلى إعادة فرض هيمنة روسيا على مناطق الاتحاد السوفياتي السابق.

ثانياً: العلاقات الروسية- الأمريكية

كيف جرى تطبيق هذه الاستراتيجية؟

تمّ ذلك من خلال التغييرات الأساسية التي أدخلت على السياسة الخارجية الروسية بعد استلام بوتين مقاليد السلطة. وكان الحافز الكامن وراء هذه التغييرات (كما أسلفنا أعلاه) البحث عن أفضل الطرق لدمج روسيا في النظام العالمي وفي الوقت نفسه تعزيز الطموحات القومية الروسية، بما في ذلك الانخراط في نشاطات الساحة الدولية مع الولايات المتحدة، واستئناف محادثات الحد من الأسلحة النووية، وتطوير العلاقات مع كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي ومع دول الشرق الأوسط.

بيد أن هذه التوجهات الطموحة شكّلت قطعاً مع توجهات الاتحاد السوفياتي الذي كان ينفذ سياسة خارجية لدولة عظمى تسعى بثبات لفرض هيمنتها على العالم، أو على الأقل أن تكون على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في إطار ثنائية قطبية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت خليفته روسيا نفسها دولة من الدرجة الثانية في النظام الدولي، وهو أمر رفضه بوتين والقوميون والشيوعيون الروس بقوة، وطوّروا بسرعة مفهوم «التعددية القطبية» في النظام العالمي كوسيلة لوضع البلاد على خريطة الدول الكبرى مجدداً.

هذه السياسة حظيت بدعم واسع في المجتمع الروسي الذي ورث ذاكرة جماعية تجمع بين جيوبوليتيك الامبراطورية السوفيتية مترامية الأطراف وبين التقاليد الأمبريالية القيصرية. وقد استندت هذه السياسة إلى العناصر التالية⁽³⁾:

- بذل الجهود على الساحة الدولية لترقية وضعية روسيا، من خلال الجمع بين تحدي الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، مثلاً عبر رفض مفهوم الأحادية القطبية الأمريكية، وفي الوقت نفسه التعاون مع النظام العالمي ككل.

- وعلى المستوى الإقليمي، الذي هو العرين المفضّل لروسيا، تم استخدام مختلف وسائل النفوذ لتنحية الولايات المتحدة جانباً وتعزيز الأجندة الروسية الخاصة (على سبيل المثال، الاتفاقات حول التعاون مع مجموعات البريكس ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة شنغهاي للتعاون، SCO⁽⁴⁾).

- وفي فضاء الاتحاد السوفياتي السابق، الذي تحدده روسيا على أنه مصلحة حيوية لها لأنه يشكل حاجزاً

يضمن أمن روسيا القومي، طُبِّقت سياسة لا تلين لصدّ التوغلات الغربية ومحاولات التأثير على بلدان المنطقة، وللحفاظ على الهمينة الروسية. وقد تم ذلك من خلال النشاط الدبلوماسي (روسيا البيضاء، كازاخستان، تركمنستان)، أو إثارة المتاعب (أوكرانيا، دول البلطيك) أو استخدام القوة (جورجيا).

ويبدو أن هذه السياسة الخارجية النشطة والصارمة أتت أكلها سريعاً مع الولايات المتحدة، التي اضطرت إلى الالتفات بجدية إلى روسيا للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، وبدأت تدرس إقامة علاقات مختلفة معها.

وحين وصل باراك أوباما إلى البيت الأبيض سارع إلى وضع هذا التغيير موضع التنفيذ وأطلق في خريف العام ٢٠٠٩ مبادرة «إعادة التنظيم» (Reset) التي أعطت الروس للمرة الأولى منذ عقدين حساً بالاحترام في الساحة الدولية. وكما بات معروفاً، عرض أوباما على بوتين جملة تنازلات في مجال الصواريخ الاعترافية في أوروبا الشرقية، ووافق على مطالبها في مجال تقليص الأسلحة الاستراتيجية، واعترف كأمر واقع بوضعية روسيا الخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق، ومعه تعهد بعدم توسيع دور حلف الأطلسي في هذه المناطق، ودمج روسيا في النظام العالمي وفي نشاطات الدول الغربية في عملية السلام الشرق أوسطية، وفي مشاريع حلف الأطلسي.

وفي المقابل، قبلت روسيا الانضمام إلى نظام العقوبات ضد إيران، والعمل المشترك مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ضد العناصر الراديكالية الإسلامية، وتوفير الدعم اللوجستي للحلف في أفغانستان.

هذه الصفقة البراغمية سجّلت نجاحات واضحة، (وإن على حساب إيران مباشرة)، لكن هذا لم يكن كافياً لجعل موسكو تشعر بالرضى عن الذات، في أطار توقعها القوي لاستعادة موقع الدولة الكبرى، من ناحية، ولشكها بأن بعض الأطراف في الإدارة الأميركية لم تلتزم بمبادرة «إعادة التنظيم»، وفي مقدمها السي. أي. آي وبقية أجهزة الاستخبارات الأميركية التي اتهمتها موسكو بالتحريض على إثارة «ثورة ملوثة» في الداخل الروسي.

هذه الاعتبارات، إضافة إلى إدراك بوتين أنه لن يستطيع إعادة تشكيل هندسة النظام العالمي بمفرده باتجاه التعددية القطبية، بسبب الخلل الفادح في موازين القوى في المجالات الاقتصادية والعسكرية بين روسيا وبين الولايات المتحدة وأوروبا والصين، أعادت النقاش في موسكو حول أجمع الوسائل لتحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي، وفي مقدمها السؤال: من هو الطرف الدولي الأمثل لمشاركتها في هذه الهندسة.

وهنا أطلّت التيارات الروسية الثلاثة، التي أشرنا إليها آنفاً (الأطلسيون، والأورو-آسيويون، والقوميون-الشيوعيون)، برأسها مجدداً وطرححت الخيارات التالية^(٥):

– منح الاتحاد الأوروبي الأولوية، عبر اقتراح إطار تحادي روسي-أوروبي عليه كبديل عن كلٍ من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي.

- عرض اتحاد مع الولايات المتحدة، في إطار معاهدة أميركية-أوروبية-روسية، أو معاهدة ثنائية أميركية-روسية.

- التوجُّه نحو التحالف مع الصين في الشرق، على الرغم من أن العديد من أعضاء النخبة الروسية يعتقدون أن بجينغ ستنافس روسيا في المستقبل القريب.

يبدو حتى الآن أن قرعة النخبة الروسية وقعت على الخيار الأوروبي. لكن ينبغي الانتظار لمعرفة نتائج وأبعاد الأزمة المالية-الاقتصادية التي ضربت بعنف الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١١، والتي ستؤثر محصّلاتها بلا شك على خيارات موسكو.

ثالثاً: التوجهات الروسية قبل الانتفاضات العربية وبعدها

هذه كانت وضعية روسيا في لعبة النظام العالمي عشية اندلاع ثورات الربيع العربي. وهي وضعية كانت تضع الشرق الأوسط العربي والإسلامي بإحكام في مجال كل من استراتيجية الأمن القومي والسياسة الخارجية الروسية، المُستندتين إلى إقامة التوازن بين مصالحها الإقليمية وبين ارتباطاتها في النظام العالمي.

لكن مع الانتفاضات العربية، بدأت الهندسة الشرق أوسطية التي حاكتها الدبلوماسية الروسية تنداعى، أو على الأقل تواجه صعوبات جمّة، بفعل الانتفاضات العربية التي أربكت الكرملين (كما غيره من الدول) إلى حد بعيد، وأثرت بعمق على تفاهماته مع الولايات المتحدة وحتى جزئياً مع بعض الأطراف الأوروبية.

كانت الهندسة الروسية السابقة تستند إلى التالي:

في عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، بدأت روسيا تشعر بقلق شديد على "بطنها الرخو" في القوقاز وآسيا الوسطى، وهما منطقتان يتهددهما الإسلام الراديكالي. على رأس القلق الروسي، الذي تواصل بقوة مع الرئيس بوتين، حول الأصولية الإسلامية والإرهاب، كانت أزمات بلاد الشيشان في شمال القوقاز. ففي حين أن التطرف الإسلامي هدّد أمن الولايات المتحدة في عُقر دارها، فإن نزاع الشيشان هدد كلاً من أمن روسيا ووحدة أراضيها في آن. وقد أزهقت الحرب في تلك الجمهورية التي كانت تتمتع بحكم ذاتي أكثر من ١٠٠ ألف قتيل، منذ أن أمر يلتسين الجيش الروسي باجتياح الشيشان عام ١٩٩٤. وبعد وقف إطلاق النار في العام ١٩٩٦، تحللت الشيشان وسقطت في لُجج الفوضى وأصبحت «صومال القوقاز»^(٦) واخترق المجاهدون الأجانب القيادة الشيشانية. وفي العام ١٩٩٩، دشّن بوتين عهده كرئيس للوزراء بحملات عسكرية رفعت شعبيته بين الروس إلى عنان السماء. وهو ربط دعمه للحرب الأميركية لاحقاً في أفغانستان بمساندة واشنطن له في الشيشان.

على الرغم من أن جهود بوتين العسكرية نجحت نسبياً، خلال حرب الشيشان الثانية، في تهدئة هذه الجمهورية الثائرة، فإن تجربته فيها لوّنت بشكل عميق رؤيته ورؤية النخبة الروسية الحاكمة للشرق الأوسط بوصفه مصدر تهديد أصولي رئيس للأمن الروسي.

وهذا ما دفع روسيا آنذاك إلى الاهتمام مجدداً بمنطقة الشرق الأوسط، كما كانت تفعل إبان الاتحاد السوفياتي، لتحمي «بطنها الرخو» في هاتين المنطقتين من التطرف الأصولي والاختراقات الغربية. لكن المدخل إلى هذا الاهتمام المتجدد لم يكن هذه المرة الإيديولوجيا بل الجيو-سياسة. وقد ارتسمت أولوياتها في المنطقة على النحو التالي:

- الأولوية الأولى لتركيا وإيران، لكونهما محاذيتين لهاتين المنطقتين، من جهة، ولأنهما تتمتعان بقدر كبير من النفوذ التاريخي والثقافي والاقتصادي فيهما، من ناحية ثانية^(٧). وقد وجدت روسيا نفسها مدفوعة إلى التركيز على طهران وأنقرة ليس فقط على صعيد التجارة ومبيعات الأسلحة بل أيضاً على جبهة جيولوتيتيك القوقاز وآسيا الوسطى اللتين شهدتا، إضافة إلى الحريين المتتاليتين في الشيشان، صعود حركة طالبان الإسلامية الراديكالية في أفغانستان، وتمردات إسلامية في آسيا الوسطى، وتنافس أميركية-روسية حادة على موارد النفط والغاز في بحر قزوين.

- الأولوية الثانية للخليج، حيث كانت موسكو تسعى سعياً حثيثاً لممارسة سياسة توازن صعبة، أولاً بين العراق وإيران في عهد الرئيس صدام حسين، ثم لاحقاً بين إيران والسعودية وبقية دول الخليج.

- الأولوية الثالثة لمنطقة الصراع العربي-الإسرائيلي، التي كانت تحظى بالاهتمام الأول من جانب الاتحاد السوفياتي، كجزء من الحرب الباردة ضد «الصهيونية والإمبريالية» (وفق المصطلحات السوفياتية)، لكنها أصبحت الآن مجرد ورقة من أوراق الضغط التي تستخدمها موسكو لتحسين وضعيتها في النظام الرأسمالي العالمي. وهكذا، أقامت روسيا علاقات متينة للغاية مع «إسرائيل»، فأصبحت من أهم شركائها التجاريين وحتى العسكريين (مشاريع تكنولوجية عسكرية مشتركة)، كما نسجت علاقات وطيدة للغاية مع نحو مليون يهودي ناطقين بالروسية كانوا قد هاجروا من الاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه، كانت موسكو توطد علاقاتها مع سورية وتواصل مدها بالأسلحة، لكن مع الحرص على ألا تؤثر هذه الأسلحة على التفوق العسكري الإسرائيلي الكاسح، كما كانت تنسج علاقات وثيقة مع حركة حماس.

إلى جانب هذه الأولويات الثلاث، تعيّن على روسيا (قبل اندلاع الانتفاضات العربية) أن تقوم بمناورات كبرى ومعقدة للتوفيق بين مصالحها الدولية والإقليمية، أي بين صورتها كشريك يُعتد به للغرب في إطار النظام العالمي، وبين نشاطها على الصعيد الإقليمي الذي يهدف إلى تقليص النفوذ الغربي لصالحها. وهذا الهدف الأخير تضمّن مبدأ إقامة علاقات تعاونية مع كل اللاعبين الإقليميين، في سبيل كسب ميزة تفاضلية واضحة تمكّنها من التوسّط بين كل الأطراف في المنطقة وخارجها.

هذا التوجّه ضمن لروسيا عودة دخول سلسلة إلى الشرق الأوسط، وحقّق معظم أهدافها دفعة واحدة: فهو مكّنها من إحكام السيطرة نسبياً على منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، وفتح لها آفاق تجارية واقتصادية جديدة في الشرق الأوسط، ورفع من شأن وقيمة دورها العالمي في أعين الأميركيين والأوروبيين.

ومن رَحِم هذه السياسة، أو بفضلها، وُلدت مبادرة أوباما «إعادة التنظيم» (Reset) التي حددت أطر التعاون الأميركي-الروسي الجديد التي أشرنا إليها آنفاً، والتي أدّت إلى أول تعديل جذري في سياسة التوازن والانفتاح على الجميع في الشرق الأوسط، حين انضمت موسكو إلى جمهرة العقوبات الغربية ضد إيران.

كانت إيران قبل هذا التطور أقرب وأوثق حليف لروسيا في الشرق الأوسط. وقد زوّدت موسكو طهران بمفاعل نووي وعتاد عسكري متطور، ووفّرت لها الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية في وجه الجهود الغربية لعزلها وخنقها. كما كان الطرفان حليفين في أفغانستان ضد طالبان، واشتركا في إحلال السلام في طاجكستان، وفي منع أذربيجان من تحويل أمتها إلى دولة قوية. وحين أعلنت أذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لم تعترف إيران بهذا الاستقلال، على عكس ما فعلت تركيا، إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وبالمثل، لم تنشط إيران في الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، ولا في منطقة القوقاز ولا في نغورنو كاراباخ، مُشدّدة على الروابط الاقتصادية والثقافية بدلاً من الإسلام كحجر الأساس للعلاقات معها. وكل ذلك نزل برداً وسلاماً على صدر روسيا.

ترك اتفاق «إعادة التنظيم» الروسي - الأميركي آثاراً سلبية كبيرة على التفاهات الإيرانية - الروسية ودفعها إلى وضعية صعبة. ففي العام ٢٠١٠، ألغت روسيا تسليم صواريخ أس-٣٠٠ أرض - جو إلى إيران، وانضمت (بعد كثير من التردد) إلى العقوبات الغربية، مُتذرّعة بأن طهران نسفت جهودها مرات عدة للتوسط بينها وبين الغرب.

بالطبع، لم تختف مصلحة روسيا في علاقتها المفضلة مع إيران، ولا أيضاً مصلحة إيران في التمتع بالدعم الروسي الدولي وفي مجالات الأسلحة، ولا القلق من رؤية موسكو تستبدل العلاقات معها بأخرى مع إسرائيل والسعودية. بيد أن هذه الانقلاب الروسي على الحلفاء الإيرانيين، بدفع من الصفقات مع الولايات المتحدة، أشعل كل ذكريات الذاكرة الجماعية الإيرانية التي تتضمن تظلمات مريرة من الهجمات الروسية عليها طيلة قرنين (بما في ذلك احتلال روسيا لشمال إيران وبريطانيا لجنوبها في العام ١٩٤١)، ورسم صورة سلبية لمدى صدقية موسكو كحليف يُعتدّ به.

هذا الصدع الأول في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط تلتته تصدعات أخرى مع اندلاع ثورات الربيع العربي. لكن ليس في الواقع كل الثورات. ففي العديد منها كانت ردود فعل موسكو متطابقة مع ردود الدول الغربية. فهي مثلها غالباً ما كانت مضطربة وغير متسقة. وهي مثلها كانت تسعى إلى الحفاظ على المصالح القومية في المنطقة. لا بل يذهب البعض إلى القول إن روسيا تحالفت مع الغرب في بعض الحالات^(٨).

بخصوص تونس، على سبيل المثال، قال الرئيس الروسي ميديديف، في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إنه يعتقد أن ما حدث في تونس هو درس كبير لكل الحكومات في كل أنحاء العالم. فهذه الحكومات يجب ألا تسترخي فوق مقاعد وثيرة، بل يجب أن تكبر وتتطور مع المجتمع، بغضّ النظر عمّا إذا كانت هذه الحكومات في أوروبا أو إفريقيا أو أميركا اللاتينية^(٩). هنا بدت موسكو متحالفة مع الغرب.

بخصوص مصر، وعلى الرغم من أن العديد من المعلقين الروس بدأوا يصفون الانتفاضة فيها بأنها جزء من «الثورات الملونة» التي تُدبرها أميركا، فقد اكتفى ميديفيد بالتشديد على ضرورة الحل السلمي للنزاع. وبعد سقوط مبارك، أعلن أن موسكو مستعدة للعمل مع مصر «قوية وديمقراطية». هنا أيضاً تحالفت موسكو مع الغرب في قبول التغيير السياسي في مصر.

يبد أن موسكو تفاعلت على نحو مغاير بالنسبة إلى الثورة في ليبيا. فحين تناهت إلى مسامعها الدعوات إلى التدخل العسكري الغربي لمنع العقيد معمر القذافي من سحق المعارضة، سارعت إلى التحذير من وصول «متعصبين» إلى السلطة في الشرق الأوسط. وقال ميديفيد إن «النيران ستواصل لعقود هناك مع انتشار نفوذ التطرف». لا بل تحدّث عن وجود «عناصر أجنبية» تشعل فتيل هذه الانتفاضات، قائلاً إن هدفهم الحقيقي النهائي هو تحقيق تغيير سياسي في روسيا^(١٠).

لكن، وبعد أن دعت جامعة الدول العربية إلى فرض حظر جوي في ليبيا «لحماية المدنيين»، امتنعت روسيا، ومعها الصين، عن التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٣ الذي يجيز ذلك. آنذاك، قال محللون غربيون إن هذه الخطوة تعني أن روسيا حريصة على أن تضع العلاقات الطيبة مع أميركا، والغرب، وأيضاً مع الجامعة العربية، فوق أي اعتبار آخر. لكن، بعد أن بدأ التدخل العسكري الغربي سارعت موسكو إلى انتقاده قائلة إنه «تجاوز حد حماية المدنيين»^(١١). في وقت لاحق، في ٢٧ أيار/مايو، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء آنذاك بوتين وصف الحملة العسكرية لحلف الأطلسي بأنها «حرب صليبية»، اقترب الرئيس ميديفيد من الموقف الغربي وأعلن أن القذافي يجب أن يرحل. وعرض الوساطة الروسية لتحقيق ذلك^(١٢).

أما في البحرين فقد اتخذت روسيا موقفاً هامشياً خلال الانتفاضة الشعبية فيها، وكذلك خلال قمع قوات الأمن الحكومية البحرينية لها بمؤازرة وحدات عسكرية من السعودية ودولة الإمارات. وفي أواخر آذار/مارس قالت وزارة الخارجية الروسية إن أحداث البحرين «شأن داخلي» ويجب أن يُحلّ عبر الحوار. لكن الوزارة لم تعترض حين حاولت الحكومة البحرينية حل النزاع بوسائل العنف. وفي كانون الثاني/يناير حط فيكتور زوبكوف، النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي، الرحال في البحرين وبحث مع المسؤولين فيها فرص إقامة خط جوي بين موسكو والمنامة، وكذلك تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين^(١٣)، وكان شيئاً لم يكن في الشارع البحريني. وهنا لم يكن ثمة فرق البتة بين الموقفين الروسي والغربي.

وبالمثل، وكما مع الغرب، احتفظت روسيا بمسافة عن المعارضة المتنامية للرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وفي نيسان/إبريل دعا وزير الخارجية لافروف أحزاب المعارضة داخل اليمن إلى الوصول إلى تسوية مع صالح، لكنه دعم بقوة في حزيران/يونيو مبادرة مجلس التعاون الخليجي التي تنص على تنحي صالح وحاشيته^(١٤). ومرة أخرى، لم يختلف الموقف الروسي عن الموقف الغربي.

بيد أن موسكو وواشنطن وبروكسل وجدت نفسها وجهاً لوجه في سورية حين اندلعت فيها الانتفاضة الشعبية في آذار/مارس. فقد قالت الحكومة الروسية إن الغرب «خدعها» في ليبيا حين حوّل تفويض مجلس الأمن لحلف الأطلسي بحماية المدنيين إلى عملية لإسقاط النظام، وأنها لن توافق على أي قرارات أخرى في مجلس الأمن لفرض عقوبات على سورية أو القيام بعمليات عسكرية فيها.

انضمت الصين إلى روسيا في إجهاض أي تحرك دولي في سورية، لكن لاعتبارات أخرى. فالموقف الصيني أملتته اعتبارات تكتيكية بحتة، عبّر عنها المعلق الصيني يان صن بقوله: «فيما يبجّينغ لم تر أنها ستخسر سوى القليل من مواقفها، إلا أنها اشتّمت أنها قد تربح الكثير من خلال ممارسة حق النقض (الفيتو) ضد القرار حول سوريا ثم إن الفيتو الصيني أنقذ روسيا من عزلة دولية، وهو جميل يجب أن ترّده روسيا»^(١٥).

لماذا انتفضت روسيا على الغرب على هذا النحو العنيف؟

حول هذا الموقف اقترحت مؤسسة الشرق الأوسط (Middle east institute) ثلاثة أسباب هي^(١٦):

- الأول، أن موسكو تعتقد حقاً أن واشنطن وحلفاءها الغربيين أساؤوا فهم ما يجري في سوريا. فبدلاً من أن يؤدي سقوط نظام الأسد إلى قيام نظام ديمقراطي في سورية، كما يعتقد الغرب، فإن روسيا تخشى أنه سيسفر عن بروز نظام سنّي راديكالي لن يكون فقط معادياً للغرب بل أيضاً لروسيا. وهي تذكر بما حدث غداة التدخلات التي قادتها أميركا في أفغانستان والعراق وليبيا، وأدت إلى بروز الأصوليات والفوضى.

- الثاني، أن روسيا لا تعتقد أن إدارة أوباما، ولا حتى أي إدارة جمهورية قد تصل إلى البيت الأبيض، مهمة حقاً بإسقاط النظام في سورية. ولا يعود السبب فقط إلى اعتبارات محلية أميركية (الانتخابات الرئاسية والتعب من الحرب) بل أولاً وأساساً إلى المضاعفات السلبية التي قد تلقي بظلالها على «إسرائيل» في حال سقوط النظام. ولو أن واشنطن كانت جادة حقاً في إسقاط النظام، لكانت شكّلت تحالف مريدين لضرب الأسد، سواء بموافقة مجلس الأمن الدولي أو من دونه.

- الثالث، أن موسكو ترى أن الحفز الأساسي لإسقاط النظام السوري يأتي من السعودية وقطر. وكانت أحداث الربيع العربي قد أيقظت مجدداً مخاوف موسكو من الرياض؛ تلك المخاوف التي كانت سائدة خلال حقبة التسعينيات والتي لم تهدأ إلا بعد بدء التقارب السعودي - الروسي في العام ٢٠٠٣، ثم بعد أن أعلنت السعودية أنها تدعم الحل الروسي في الشيشان. لكن قبل هذا التاريخ كانت موسكو تعتقد أن مملكة الوهابيين تحاول نشر الإسلام السنّي الراديكالي في الشيشان، وشمال القوقاز، ومناطق أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق. والآن ترى موسكو أن الرياض تحاول استخدام الانتفاضات العربية لتحقيق مصالحها الجيو-سياسية الخاصة من خلال دعم السلفيين في مصر وليبيا وسورية، وقمع الشيعة في البحرين، وإحلال نظام سنّي موالٍ

لها في سورية مكان نظام الأقلية العلوية الموالي لإيران. كما ليس واضحاً لروسيا حدود الطموحات السعودية، وهي تعتقد أن الولايات المتحدة ليست متنبّهة لهذا الخطر.

والحصيلة؟

تصوغها مؤسسة الشرق الأوسط كآتي: «موسكو تدعم الأسد ليس فقط للحفاظ على عقود التسلّح، واستثمارات النفط، والقاعدة البحرية في طرطوس، ولا لأنها تخشى أن تنتقل سورية من كونها حليفة لها إلى أن تكون حليفة لواشنطن. ما تخشاه حقاً هو أن سقوط الأسد سيزيل عقبة هامة في وجه الحركة الأصولية السنيّة بقيادة السعودية التي تسعى إلى مواصلة الانتشار.

لكن، إذا ما تبين أن الأسد ساقط لا محالة فإن روسيا ستفعل ما ستفعله الدول الأخرى: إقامة علاقات وطيدة مع المعارضة أو أي نظام جديد قد ينشأ.

هل هذه الحصيلة في محلّها حيال خطر الانتفاضات العربية والأصولية السنيّة على أمن روسيا القومي؟

إذا ما عدنا إلى استراتيجية الأمن القومي الروسي، بتركيزها الشديد على مسألة وحدة الاتحاد الروسي ومنع التدخلات الخارجية في شؤون روسيا الداخلية ومحيطها الإقليمي، سنسارع إلى القول إن هذه الخلاصة سليمة وتتطابق مع روح هذه الاستراتيجية.

بيد أن المبالغات هنا واردة حيال مدى تأثير التحوّلات العربية على منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، أو حتى على الداخل الروسي نفسه. وهي مبالغات كان من روادها، على سبيل المثال، رئيس جورجيا الأكثر موالاة للغرب ميخائيل ساكاشفيلي الذي قال في شباط/فبراير ٢٠١٢: «أنا واثق أن الربيع العربي سيطيح بوتين، لأن هذه الأخير يرفض رغبات شعبه المطالبة بالديمقراطية الحقيقية، ولأن الطبقة الوسطى الروسية بدأت تتمرد»^(١٧). كما كان من أنصارها السيناتور الأميركي جون ماكين الذي أعلن أن «الثورات العربية آتية إلى عتبة باب فلاديمير بوتين»^(١٨).

روسيا لا تزال تمر بالفعل في مرحلة انتقالية، لكنها لا تشبه المرحلة الانتقالية في عهد يلتسين على رغم استمرار سيطرة الأوغارشيات والفساد على الاقتصاد الروسي. فبوتين وطفد أركان الدولة مجدداً، وفرض الأمن والنظام، وحدّ من الفوضى، وحقق الكثير من آمال القوميين الروس بعودة وطنهم إلى لعب دور بارز على الساحة الدولية. وهذا ما ضمن له (حتى الآن على الأقل) رضی أكثر من ٥٠ في المئة من الشعب الروسي، كما دلّت على ذلك الانتخابات الأخيرة التي أعادت بوتين إلى عرش الكرملين.

وهذا ما حصّن روسيا نسبياً من لفحات هواء الانتفاضات العربية، فضلاً عن عوامل أخرى. يقول المحلل الروسي ديمتري بابيش: «روسيا ليس فيها فقر مدقع كما في مصر، ومعظم الروس لا يهتمون بالدين ولهم ثقافة أوروبية مميزة مع تلاوين مسيحية أورثوذكسية ناعمة. ولذا الفقر والتطرّف الديني لن يقودا فيها إلى «ثورة الثلج» التي يتمناها المعلقون الغربيون. قد تحدث اضطرابات في أجزاء من روسيا بفعل الضغوط الاقتصادية- الاجتماعية، لكن الاحتمال ضئيل للغاية بأن يساعد ذلك الثورين الليبراليين الروس المدعومين من الغرب»^(١٩).

وكما في الداخل الروسي، كذلك في آسيا الوسطى. إذ يعتقد الباحث في مؤسسة كارنيغي في موسكو أليكسي مالاشنيكو أن الانتفاضات العربية لن تتكرّر في آسيا الوسطى. فالأنظمة في هذه المنطقة لا تقارن بتلك التي وجدت في الشرق الأوسط. إذ إن شعوب آسيا الوسطى تعودت العيش في نمط الحياة الحالي ولم تعرف أي تجربة ديمقراطية، وبالتالي فهي لا تتوق إلى تغييرات جذرية كاسحة في أنظمتها^(٢٠). وهذا ما يراه أيضاً زهاو هوشينغ، الزميل الزائر في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الذي يرى أن نموذج الانتفاضات العربية غير ملائم لآسيا الوسطى ولا يحتمل أن يتمدد إليها، بسبب ثقافتها الخاصة وظروفها السياسية والتاريخية الخاصة. فمذ انهيار الاتحاد السوفياتي وحتى العام ٢٠٠٥ تمتعت كل دول آسيا الوسطى، ماعدا طاجكستان بسبب حربها الأهلية، باستقرار نسبي. والأحداث التي جرت بعد ٢٠٠٥، مثل ثورة التوليب في كيرغستان واضطرابات أنديجان في أوزبكستان في ذلك العام أيضاً، والصراعات الإثنية في كيرغستان عام ٢٠١٠، دلّت على دخول هذه الدول في مرحلة لإستقرار، لكن ليس وفق نموذج الانتفاضات العربية، بل استناداً إلى الظروف الداخلية الاجتماعية والسياسية والإثنية الخاصة بكل دولة منها^(٢١).

فضلاً عن ذلك، لا تعتبر الانتفاضات العربية منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى مهمتين استراتيجياً بالنسبة إليها، وهي تترك هذا الاهتمام لكل من تركيا وإيران، والولايات المتحدة وإسرائيل.

رابعاً: الخلاصة

ربما باتت الصورة واضحة الآن: فالقلق الروسي من مآل الانتفاضات العربية ومن احتمال تحويل الشرق الأوسط العربي والإسلامي إلى مرتع للتطرف الأصولي، الذي قد يلفح وجه القوقاز وآسيا الوسطى، هو قلق حقيقي وقائم، لكن ليس إلى الدرجة التي تُصوّر في الغرب، ولا حتى في البيانات العنيفة التي يصدرها بعض القادة الروس بين الفينة والأخرى لتحذير الغرب من مثل هذه المحصّلات. فروسيا أثبتت طيلة العقدين الماضيين أنها قادرة على استيعاب التطورات في هاتين المنطقتين وعلى الحد من التدخلات الغربية والسعودية فيهما. كما أنها قادرة أيضاً على التأقلم مع الأنظمة العربية الجديدة وحتى على الإفادة من التناقضات التي قد تنشأ بينها وبين الغرب، خاصة بسبب الموقف من إسرائيل.

ومع ذلك تركت طبيعة المواقف الروسية والغربية المتباينة من الربيع العربي بصمات سلبية على العلاقات بين الطرفين، وأثّرت نسبياً على سياسة "إعادة التنظيم" الروسية-الأميركية. والدليل أن هذه السياسة تعرّضت في العام ٢٠١٢ إلى حملات عنيفة في الداخل الأميركي، كان أبرزها تلك التي شنّها المرشح الجمهوري ميت رومني الذي اتهم إدارة أوباما بتقديم «التنازلات المجانية» لبوتين، ووصف روسيا بأنها «الخصم الجيو-سياسي الرقم واحد للولايات المتحدة».

كل هذه العوامل ستدفع، أو يجب أن تدفع، القيادة الروسية إلى إعادة نظر شاملة في السياسة الشرق أوسطية التي كانت تتبعها طيلة العقد الماضي. فالأزمة السورية جعلت التوازن الروسي بين تركيا وإيران صعباً بعد انحياز كل منهما بقوة إلى طرف من أطراف الأزمة. وكذا الأمر بالنسبة إلى التوازن بين إيران والسعودية، ولاحقاً بين مصر-الإخوان المسلمين وبقية أنظمة التحوّل العربي وبين «إسرائيل». هذا ناهيك عن التوتر أو الجمود اللذين ضربا العلاقات الأميركية-الروسية، والروسية-الغربية بشكل عام بسبب سورية.

لكن، ما طبيعة إعادة النظر المحتملة للسياسة الروسية في المنطقة؟

في غياب أي احتمال لعودة الحرب الباردة، أو سياسة «الكتل والمحاور الدولية» (كما أشارت إلى ذلك بوضوح استراتيجية الأمن القومي الروسي)، ومع تحوّل روسيا إلى عضو رسمي في منظمة التجارة العالمية، درّة تاج العولمة في حلّتها الأميركية في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، لا يبقى أمام موسكو سوى تلك السيناريوهات التي تتمحور كلها حول مبدأ البراغماتية، وقبول الأمر الواقع الجديد في الشرق الأوسط، مع العمل على انتهاز أي فرصة قد توفرها التناقضات المحتملة بين بعض دول الربيع العربي وبين الغرب.

ومثل هذا التوجُّه قد يترسخ في حال تمكَّنت موسكو وواشنطن في مرحلة ما من مراحل الأزمة السورية من التوصل إلى اتفاق على كوندومينيوم (حكم مشترك) لسورية تحتفظ فيه كل دولة بمصالحها في أي نظام جديد ينشأ في دمشق. بيد أن مثل هذا الاتفاق يحتاج أيضاً إلى اتفاقات ثانوية روسية مماثلة من إيران، ومع السعودية يتضمن تقديم هذه الأخيرة ضمانات بعدم إثارة أو تشجيع أو تمويل الحركات الأصولية في القوقاز وآسيا الوسطى، ومع تركيا حول نفوذها المقبل في سورية، ومع إسرائيل حول المصالح الأمنية المتبادلة.

فضلاً عن ذلك، سيكون على القيادة الروسية بلورة استراتيجية جديدة للتعاطي مع الإسلام السياسي والعالم الإسلامي. وهي خطوة كانت روسيا قد دشنتها حين طالبت بعضوية منظمة التعاون الإسلامي (لم تحصل إلا على عضوية مراقب)، وحين أعلن الرئيس بوتين في خطاب أمام برلمان الشيشان في العام ٢٠٠٥ أن «أولئك الذين يقاتلون على الجانب الآخر (المتشددون الشيشان) لا يعرفون أن روسيا كانت دائماً أكثر وأخلص المدافعين الذين يعتدّ بهم عن المصالح الإسلامية. فهم بتدمير روسيا يدمرون واحدة من أهم القوى الداعمة للعالم الإسلامي»^(٢١).

هذه نقطة. وثمة نقطة ثانية لا تقل أهمية: على رغم أن هذا المنحى قد يكون الخيار الوحيد المتوفر لدى القيادة الروسية للتعاطي مع الانتفاضات العربية، إلا أن الكثير أيضاً سيعتمد على أمرين: طبيعة السياسات الأميركية نحو روسيا غداة الانتخابات الرئاسية الأميركية، وما ستمخض عنه النقاشات في الداخل الروسي بين التيارات الثلاثة في النخبة الروسية حول خط سير العملاق الروسي: نحو الغرب الأوروبي أو الأميركي، أو كليهما، أو نحو أوراسيا والشرق، أو نحو مواصلة التخبط والحيرة حول موقع روسيا في العالم.

أما الحديث عن تحوُّل روسيا إلى أحد أركان نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب لا تكون فيه الولايات المتحدة الأولى بين لامتساوين، فهو يجب أن ينتظر عقداً أو أكثر كي تبلور كلُّ من الأزمات الاقتصادية الراهنة في الغرب ومعها موازين القوى بين هذا الغرب وبين القوى الصاعدة الجديدة على الساحة الدولية، أو حتى تتضح احتمالات نشوب حرب باردة أو لا بين الصين والولايات المتحدة.

هذه نقطة. وثمة نقطة أخرى لا تقل أهمية: صحيح أن روسيا إبان عهد يلتسين جرّبت حتى الشمال الخيار الأطلسي - الغربي ولم تخرج منه بشروى فقير، لا بل هي خسرت احترام العالم بها ولم تريح تفهّم الغرب لها، وأن هذا قد يشرع الأبواب بالفعل أمام الخيار الأوراسي، إلا أن مسألة الخيار الأوراسي هذه ليست قصراً على روسيا وحدها. أميركا بدورها تركز بقوة على هذا الخيار، على رغم الدعوات الراهنة فيها للفصل بين أوروبا وآسيا والتركيز بدلاً من ذلك على خيار حوض شرق آسيا - الباسيفيك. وقد عبّر عن هذا التيار الأوراسي القوي في الولايات المتحدة زبغنيو بريجنسكي في كتابه الأخير «رؤية استراتيجية»^(٢١)، حيث رأى أنه لا مناص لأميركا، إذا ما أرادت الحفاظ على زعامتها في القرن الواحد والعشرين، من أن تطوّر استراتيجية

أوراسية جديدة تستند (وهنا المهم) إلى ضم روسيا ومعها تركيا إلى ما يسميه «الغرب الكبير»، كخطوة لا بد منها لتوكيد السيطرة الأميركية على قارة أوراسيا.

وإذا ما رأى اقتراح بريجنسكي النور فسيكون علينا التساؤل عن مصير هذا التيار الأوراسي في روسيا: هل سيواصل هذا التوجه الاعتقاد بأن الخيار الأوراسي هو الطريق الأمثل لتحقيق استقلال روسيا ومساواتها مع الغرب؟ وكيف يمكن أن يكون ذلك فيما التوجهات الأميركية المحتملة هي دمجها في «غرب كبير»، لا في أوراسيا كبيرة؟ ثم: ما سيكون موقف الشيوعيين والقوميين الروس، الذين يدعمون حالياً التيار الأوراسي، في حال تجدد محاولات دمج روسيا في الغرب، ربما عبر مقارنة «إعادة تنظيم»- (Reset) قد تطرحها الولايات المتحدة؟

إلى جانب أميركا الأوراسية، هناك الصين الأوراسية. فهذه الدولة الكبرى الناهضة لها هي أيضاً خططها ومخططاتها حيال قارة أوراسيا. وليس من الواضح حتى الآن ما هو موقع روسيا فيها. فعلى رغم أن معاهدة شنغهاي تغري بتوقع قيام تعاون استراتيجي روسي- صيني في ضوء رغبتهما المشتركة في صياغة نظام عالمي متعدد الأقطاب، إلا أن روسيا لها مخاوفها المشروعة من بروز القوة الصينية على هذا النحو على حدودها مباشرة، ولا سيما أن ثلثي الأراضي الروسية يقع في آسيا وهي أراضٍ ضئيلة السكان، وبالتالي يمكن أن يكون مادة لاختراقات صينية واسعة.

فضلاً عن ذلك فإن طبيعة علاقات الصين مع روسيا ستعتمد في الدرجة الأولى على طبيعة علاقات الصين مع أميركا، وكذلك على طبيعة العلاقات الروسية- الأميركية. فإذا ما انزلت العلاقات إلى حرب باردة بين واشنطن وبيجينغ، سيكون في الوسع توقع اندفاع بيجينغ نحو التحالف أو التنسيق مع موسكو، خاصة في حال لم تنجح أميركا في دمج روسيا في «الغرب الكبير». أما في حال تحوّلت العلاقات الصينية- الأميركية نحو شراكات استراتيجية فقد يدفع الدب الروسي الثمن.

والخلاصة: أن روسيا لا تزال «قوة كبرى حائرة». وسبب حيرتها ليس داخلياً فقط، بل لأن النظام العالمي الجديد كان لا يزال حتى العام ٢٠١٢ في حالة سيولة غير واضحة المعالم. وهذا ما يجعل من الثوابت في السياسة الخارجية الروسية مسألة صعبة للغاية، على الأقل في هذه المرحلة.

وثمة ملاحظة أخيرة:

أيّ عربي يقرأ بتمعن وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسي حتى العام ٢٠٢٠، يصاب بخيبة أمل ربما تكون كبيرة.

صحيح أنه يحق لروسيا، مثل أي دولة أخرى، أن تركز على مصالحها القومية في الدرجة الأولى، لكنها تحتاج (خاصة إذا كانت دولة كبرى، أو تسعى إلى أن تكون كذلك) إلى أن تضيف على توجهاتها «القوة الناعمة» (soft power) إذا ما كانت تريد أن تحظى بالتعاطف إلى جانب مهابة القوة، وبالجاذبية الأخلاقية العامة إلى جانب تجاذبات المصالح القومية الخاصة.

كان في وسع استراتيجية الأمن القومي الروسي أن تنهل من نبع «قوة ناعمة» دافق توافر إبان الحقبة السوفياتية، التي حوّلت الاتحاد السوفياتي بالفعل إلى منارة لشعوب العالم الثالث الطامحة إلى التحرر الوطني والتنمية المستقلة و«الأخلاق الاشتراكية». وهذا الجانب في الواقع هو الذي جعل الاتحاد السوفياتي قادراً على منافسة الغرب في كل أنحاء العالم أكثر بكثير من القوة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي امتلك.

شعوب المنطقة العربية تحن إلى هذا الجانب من التراث السوفياتي. لكن، لا يبدو (حتى الآن على الأقل) أن روسيا الراهنة في هذا الصدد.



الهوامش

- Russia's National Security Strategy to 2020– Rustan, may 12 2009. no. 537 (١)
- Russian policy toward the Middle east under Yeltsin and Putin. Robert o. Freedman. Jerusalem (٢)
center for public affairs. No. 461. sep.2,2001
- New Directions in Russia's Foreign Policy: Implications for the Middle East. Zvi Magen and Olena (٣)
.snd BAgno– Moldavasky. Strategic Assessment/ volume 13/ No. 4 / January 2001
- (٤) تضم منظمة البريك: البرازيل، وروسيا، والهند والصين. وقد انضمت إليها لاحقاً جنوب إفريقيا بضغط من الصين وروسيا ليصبح اسمها البريكس.
Ibid. p 77 (٥)
- Russia and The middle east. By Igor Khrestin and John Elliot The middle east quarterly. winter 2007, (٦)
.pp21–27
- .Russian policy toward the Middle east under Yeltsin and Putin/ Ibid (٧)
- (٨) راجع عرضاً هاماً لهذا الموضوع في:
Russia and the Arab Spring. Mark Katz. Middle east Institute. April 03, 2012
Ibid– p. 1 (٩)
Ibid – 2 (١٠)
- Maksim Glikin, “quote of the week: Vedomosti, March 22, 2011, p4 (Current digest of the post (١١)
soviet press, vol. 63 no as(March 21–27, 2011)p5
- Sergey Strokan: “Russia seeks out island of tranquility for Libya. Kommeersant online, June (١٢)
.21,2011(World News connection
- Russiam Bahrain planning direct air link, investment project, protection deal”, interfax, January (١٣)
.19, 2012(World News connection
- Russia backs efforts to start dialogue between authorities, opposition, in Yemen.”Rossiya 24 tv, (١٤)
(April 6,2011 (World news connection
- Yun Sun, “Syria: what china has learned from its Libya experience, “Asia pacific Bulletin, East– (١٥)
(west center. No. 152, 2012 (World news connection
Middle east Institute. Ibid . (١٦)
.Foreign policy, Aug 12, 2012 (١٧)
- Daily Telegraph: No Arab spring in Russia. April 13, 2012 (١٨)
.Ibid (١٩)
- What does the Arab Spring mean for Russia, central Asia, and the Caucasus?, Center for strategic –(٢٠)
.and international studies. sep. 2011
(٢١) برافدا:
–http://english.pravda.ru/world/asia/14–12–2005/9386–islam–0
- Zbigniew Brezeninski: Strategic Vision– America and the crisis of global power. Basic books. New (٢١)
York 2012.P 71



ثبب المحتويات

١ تمهيد

٣ أولاً: استراتيجية الأمن القومي الروسي

٦ ثانياً: العلاقات الروسية-الأميركية

٩ ثالثاً: التوجهات الروسية قبل الانتفاضات العربية وبعدها

١٦ رابعاً: الخلاصة



المركز الاستشاري للدراسات والنوڤ
The Consultative Center for
Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي:

Baabda 10172010

P. O. Box: 24/47

Beirut – Lebanon